

الفصل الثاني : ميزان المدفوعات

المحاضرة 2- المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأقسامه

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات :

هو مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي. أما صفة المقيم: فهي تطلق على كافة الأعوان المتواجدين على التراب الوطني الذين يمارسون ضمنه نشاطا اقتصاديا منتظما بالإضافة إلى فروع الشركات الأجنبية , وبالمقابل فإن موظفي السفارات والقنصليات والبعثات الأجنبية فهي تعتبر رغم سفرها من الرعايا المقيمين في البلد الذي يعملون به.

ثانياً : أقسام ميزان المدفوعات و العمليات الرئيسية فيه

1- أقسام ميزان المدفوعات

1.1 الحساب الجاري: ويشمل:

- أ - صادرات الدولة من السلع الملموسة ناقصا واردات الدول من السلع الملموسة.
- ب صادرات الدول من الخدمات ناقصا واردات الدول من الخدمات.
- ج -التحويلات النقدية إلى داخل الدولة ناقصا التحويلات النقدية إلى خارج الدولة.

2.1- ميزان رأس المال: ويشمل كافة تدفقات رأس المال إلى الداخل من العملات الأجنبية ناقصا التدفقات النقدية إلى الخارج من العملات الأجنبية كما يشمل ميزان رأس المال على التدفقات الداخلة من الذهب بالإضافة إلى التدفقات الخارجية من الذهب.

2- تحليل العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات

تكمن الصعوبة في كيفية تصنيف العمليات في ميزان المدفوعات وفي الحصول على الإحصاءات ومدى دقتها, ونلخص هذه العمليات فيما يلي:

- العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- العمليات المتعلقة بالخدمات.
- العمليات المتعلقة بعائد عنصري العمل ورأس المال.
- العمليات المتعلقة رؤوس الأموال والذهب النقدي.

ويمكن تحليل العمليات الرئيسية الى :

1.2- العمليات الجارية:

1.1.2- عمليات التجارة الخارجية:

تتعلق هذه العمليات بتصدير واستيراد السلع على كل أنواعها (مواد أولية, منتجات زراعية وحيوانية, سلع

مصنعة ونصف مصنعة, ... إلخ) وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة (المرئية) (visibles) لكونها ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك.

ترتبط دقة تسجيل هذه العمليات إلى حد بعيد بدرجة تطور النظام الجمركي وبكفاءة الأجهزة الفنية الجمركية من ناحية, وبلاستقرار الأمني الذي يحول بين حركة التجارة (الاستيراد والتصدير) غير الشرعية (عمليات التهريب) من ناحية أخرى.

والجدير بالذكر أن القاعدة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في مؤلفه الصادر عنه (Manuel de la balance des paiements) تقضي بأن يغطي باب (البضائع) من حيث المبدأ قيمة السلع وخدمات التوزيع المتصلة بها عند الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر, على أن يتضمن ذلك ضمنا تحميل هذه السلع على ظهر وسيلة النقل (الشحن) حتى هذه الحدود, بتعبير آخر إن صادرات وواردات البضائع يجب أن تقيم FOB عند الحدود الجمركية للبلد المصدر (وهي البيع على أساس التسليم على ظهر السفينة (Free On Board)). و في الغالب يتم تحميل السلع على ظهر وسيلة النقل عند الحدود الجمركية بواسطة الناقل, وأن الرصيد الجمركي يدون تبادلات السلع بقيمتها عند الحدود الجمركية, حيث تقوم إدارة الجمارك باحتساب الصادرات FOB (أي كلفة الصادرات محملة على ظهر السفينة عند الحدود الجمركية), إلا أن قيمة الواردات تحسب عادة (CAF/CIF) أي كلفتها FOB مضافة إليها الكلفة الإجمالية للنقل والتأمين. Cost Insurance Freight :CIF : البيع يتضمن كلفة البضاعة وأجرة التأمين عليها والنقل. Cost and freight :CAF : البيع على أساس الكلفة زائد أجرة النقل.

كما لا يتم احتساب العمليات الواقعة على سلع تجتاز الحدود الجمركية من دون تحويل للملكية (كعمليات الترانزيت مثلا) هذه العمليات لا تدون في باب البضائع.

2.1.2- عمليات الخدمات:

تعتبر هذه العمليات غير منظورة (les invisibles) لأنها غير مرئية فعليا ولا تمر عبر أجهزة الجمارك, أما أهم أوجه عمليات الخدمات فهي:

النقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية والنشاط السياحي والاتصالات ومجموعة أخرى من النشاطات المنفرقة التي يصعب حصرها, وأن عمليات الخدمات تحتل مكانة هامة في موازين مدفوعات البلدان المتقدمة, فالميزان التجاري البريطاني هو في حالة عجز شبه دائم, إذ انه لم يسجل فائضا في رصيده منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف العقد المنصرم (العشرين) إلا خلال سنوات خمس, لكن العجز المذكور كان يغطي دائما بفائض ميزان الخدمات وفائض ميزان رأس المال اللذين سوف يشار إليهما لاحقا.

2.1.3 - عمليات عائد عنصر العمل:

يقصد بها الرواتب والأجور والتعويضات والمكافآت التي يتقاضاها العمال المهاجرون (الوطنيون) الذين يعملون في الخارج والعمال الأجانب العاملون في بلد ما, وتسجل قيمة هذا العائد في بند التحويلات الرأسمالية من

جانب واحد مثل الهبات والتبرعات والمساعدات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدهم, وأصبح هذا العائد يشكل موردا هاما للعملة الأجنبية في العديد من الدول كإسبانيا والبرتغال والفلبين وسيريلانكا ومصر ولبنان والمغرب... الخ.

4.1.2 - عمليات عائد رأس المال:

يقصد بها الفوائد والأرباح التي ينتجها رأس المال الموظف أو المستثمر, فإذا كان رأس المال موظفا على سبيل المثال في شراء سندات حكومية فإنه ينتج فائدة, أما إذا كان موظفا في استثمار مباشر أي في مشروع ما فإنه ينتج أرباحا.

5.1.2 - التحويلات العامة أو الحكومية:

تمثل التحويلات عمليات مساعدات اقتصادية ومالية (كالتعويضات, الإعانات والهبات) وهي في هذه الحالة رؤوس أموال أحادية الجانب لكنها محتسبة ضمن العمليات الجارية.

2.2 - عمليات رأس المال:

على المستوى الخارجي لا يمكن اعتبار السلع أو المعدات الانتاجية بمثابة رأس مال, كما أن انتقال مثل هذه السلع من بلد إلى آخر لا يمكن أن يعتبر انتقالا لرأس المال, بل انتقالا لنوع من السلع تدرج قيمتها في الميزان التجاري وليس في ميزان رؤوس الأموال.

إن مفهوم رأس المال على الصعيد الخارجي هو القوة الشرائية النقدية التي تنتقل إلى الخارج من دون أن تخصص للحصول على سلع استهلاكية, على أن يقترن هذا الانتقال بعملية توظيف لهذه القوة الشرائية. كما يمكن اعتبار انتقال القوة الشرائية إلى الخارج غير المقرونة بنية التوظيف كانتقال لرأس المال إذا حدث في الحالات التالية: تعويضات الحروب, الهبات النقدية الدولية, المساعدات النقدية, ... إلخ.

1.2.2 أسباب انتقال رأس المال إلى الخارج: وأهمها:

- الاختلاف بين أسعار الفائدة: سعر الفائدة يكون أعلى في الدول التي تشهد نقصا في رأس المال.
- التفاوت في معدل الأرباح: هذا الانتقال لرأس المال يعرف بالاستثمار المباشر.
- تقادي أو تجنب المخاطر.
- انتقال رأس المال لأسباب سياسية: يأخذ شكل القروض أو الهبات.
- انتقال رأس المال الساخن أو العائم: يتميز هذا النوع بالسرعة الفائقة في تحركه, أما أسباب تحركه فهي متعددة:

- الأرباح, المضاربة أو البحث عن الأمن, الاستفادة من فرصة إعادة تقييم سعر الصرف لعملة ما في الخارج, أو اجتناب تخفيض قيمة العملة في الداخل هذا الانتقال لرأس المال الساخن الذي حصل على الصعيد الدولي كان له تأثير هام على النظام النقدي الدولي وعلى موازين مدفوعات مختلف البلدان المتقدمة والبلدان المصنعة حديثا على حد سواء (أزمة البورصات العالمية التي حدثت سنة 1997).

2.2.2 أنواع رؤوس الأموال الدولية:

يتوزع رأس المال الدولي بين مجموعتين رئيسيتين هما:

المجموعة I: تتضمن رأس المال أحادي الجانب (Capital Unilatéral)

المجموعة II: فتشمل على الاستثمارات الدولية (Investment International)

1.2.2.2. رأس المال الأحادي الجانب: هذا النوع من رأس المال يصنف ضمن العمليات الجارية من وجهة النظر المحاسبية، إلا أنه يبقى رأس مالا من حيث طبيعته، فالبلد المتلقي لهذا النوع من رأس المال لا يترتب عليه التزامات سياسية واهم أشكال هذا النوع هي:

- التعويضات التي تدفعها الدول المهزومة في الحرب إلى البلدان المنتصرة أو البلدان المعتدى عليها (حرب الخليج - غزو الكويت-).

- الإعانات والمساعدات والهبات التي تقدمها الحكومات، أو بعض الهيئات الخاصة إلى الدول الأخرى مثل المساعدات التي قدمتها أمريكا في إطار مشروع مارشال.

- الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم في وطنهم الأم.

2.2.2.2 الاستثمار الدولي: يُنشئ هذا الاستثمار التزاما ماليا على البلد المتلقي للاستثمار على خلاف رأس المال

الأحادي الجانب، حيث يجبر الدولة المذكورة على تسديد قيمة الأصل بالإضافة إلى دفع الفوائد المترتبة ويمكن

التمييز بين عدة أشكال من الاستثمارات الدولية حسب المعايير المعتمدة وهي:

1. من حيث الجهة القائمة: الاستثمارات الحكومية والاستثمارات الخاصة.

2. من حيث طبيعة الاستثمارات الدولية.

- استثمارات مباشرة.

- استثمارات في محفظة السندات.

3. من حيث حرية البلد المتلقي في استخدامه لرأس المال، ومعيار التمييز هنا هو استثمارات مقيدة واستثمارات حرة.

4. من حيث المدة الزمنية للاستثمارات الدولية واستثمارات طويلة الأجل (أكبر من سنة)، واستثمارات قصيرة الأجل (أقل من سنة).

3.2.2- توزيع رؤوس الأموال بين رؤوس أموال نقدية ورؤوس أموال غير نقدية:

تتوزع حركات رؤوس الأموال ضمن مجموعتين (Hot money. Capitaux febriles):

- تلك التي تقع فوق الخط (أي في الجزء الأعلى من الجدول) والمرتبطة بالحركات الاقتصادية.

- وتلك التي تقع في الجزء الأدنى من الجدول باعتبارها رؤوس أموال نقدية.

1.3.2.2 رؤوس الأموال غير النقدية: وتشتمل على رؤوس الأموال الطويلة الأجل وعلى جزء من رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- تقسيم رؤوس الأموال الطويلة الأجل: وتنقسم إلى جزئين هما:

• العمليات خارج إطار المديونية الخارجية، على شكل قروض تجارية أو قروض استثمارات مالية.

• السحوبات على القروض الخارجية, وهي حركة منظمة لرأس المال.

- رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير المصرفية مضافة إليها التسوية: وهي رؤوس الأموال التجارية قصيرة الأجل والتسليفات المسبقة لجزء من العملية.

2.3.2.2 رؤوس الأموال النقدية : تدرج دون الخط الذي يفصل العمليات الاقتصادية (غير النقدية) عن العمليات النقدية وتتوزع حسب جزئين:

- رؤوس الأموال المصرفية: وهي أموال والتزامات القطاع المصرفي قصيرة الأجل, أما الأصول فهي القروض التي يمنحها القطاع المصرفي إلى غير المقيمين, أما الالتزامات فهي الودائع.

- رؤوس الأموال العامة: تعكس تغيير أصول والتزامات القطاع العام الفورية والقصيرة الأجل, وتشمل رؤوس الأموال العامة كافة الاحتياطات الرسمية (ذهب و عملات صعبة), أما الذهب فتتناول انتقال الذهب من دولة إلى أخرى كنفد وليس كسلعة, لأن انتقال الذهب كسلعة يدخل في الميزان التجاري كباقي السلع الأخرى.

المحاضرة 3 - المبحث الثالث: القيد في ميزان المدفوعات

يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن أي عملية تجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات.

إن قيام الجزائر باستيراد القمح من أمريكا فإن ذلك سيؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات وهما: ميزان السلع ويكون لدينا وحساب الاحتياطات ويكون دائما بقيمة الصفحة ، ويكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبية وبشكل دائم.

كباقي المستندات المحاسبية فإن هيكل ميزان المدفوعات يجب على العديد من الأعراف والاتفاقات, وسنأخذ موازين المدفوعات وكيفية قيد العمليات ضمن أسلوبين:

1 - أسلوب الميزانية السنوية.

2 - أسلوب الدائن والمدين.

1- مبادئ القيد في ميزان المدفوعات باعتباره بمثابة ميزانية سنوية :

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم, وبالتالي فإن القيود يجب أن تُدرج ضمن الأصول والخصوم, ولما كانت العمليات أو الصفقات الدولية تسدد من حيث المبدأ وغالبا بالعملة الصعبة (لأن جزءا من التجارة الدولية يحصل على شكل مقايضة), فإن خروج أو دخول هذه العملات أصبح هو المعيار الأساسي في عملية قيدها, فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الأصول , وبالمقابل كل عملية ترتب خروجاً للعملات التي تدون في جانب الخصوم.

ومن أجل التمييز بين الأصول والخصوم يستند إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي.

فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول

ميزان المدفوعات.

وإذا كان نقد بلد ما معروضا في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في خصوم ذلك الميزان. وينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على كافة عمليات السلع والخدمات وعائد رأس المال. أما بشأن رأس المال, فإن البلد المصدر لرأس المال (أي البلد الدائن) يدون قيمة رأسماله المصدر في الخصوم في ميزان مدفوعاته, أما البلد المتلقي لرأس المال (البلد المدين) فإنه يقيد قيمة العملة في الأصول. وفيما يتعلق بالهبات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرون, يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات هو مضطر لأن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته, وهذا يعني أنه يجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد المتلقي للمساعدة, استنادا لذلك يقيد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم, أما البلد الممنوح فيقيد قيمة العملية في الأصول. كذلك بالنسبة لرؤوس الأموال غير النقدية الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء, يجب أن تطبق نفس القاعدة المشار إليها.

كخلاصة: كل العمليات التي جرى عرضها لغاية الآن هي واقعة "فوق الخط" الذي يقسم ميزان المدفوعات, أما حركات رؤوس الأموال النقدية فهي تقع "تحت الخط" المذكور, العمليات الواقعة فوق الخط تعرف بالعمليات الإقتصادية, أما العمليات الواقعة تحت الخط فتعرف بالعمليات النقدية. وبذلك يصبح ميزان المدفوعات متوازنا بحكم الضرورة, أي أن مجموع الأصول = مجموع الخصوم فالذي يظهر حالة العجز أو الفائض هو في الواقع ميزان العمليات الإقتصادية, (الحساب الجاري) حيث يتقرر على أساسه ما إذا كان البلد دائنا أو مدينا للخارج, هذا الرصيد يسوى على اثر تدخل السلطات النقدية التي تمتص الزيادة في الإيرادات عند تحقق الفائض أو على العكس تقدم هذه السلطات على الاقتطاع من الاحتياطات النقدية لتسديد العجز أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل تلك الغاية.

جدول رقم (2) : القيد في ميزان المدفوعات تحت بابي الخصوم والأصول

أصول	خصوم
<ul style="list-style-type: none"> - صادرات. - خدمات مقبوضة (نقل, سياحة, مداخل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج, أتاوات مقبوضة على البراءات والشهادات). - تحويل مدخرات العمال المهاجرين وهبات مقبوضة من الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات وقروض حكومية متأتية من الخارج. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مصرفية مستلمة من القطاع الخاص غير المصرفي. 	<ul style="list-style-type: none"> - واردات. - خدمات مدفوعة (نقل, سياحة, مداخل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل, أتاوات مدفوعة على البراءات والشهادات). - خروج مدخرات العمال الأجانب وهبات مقدمة إلى الخارج (خاصة وحكومية). - استثمارات مقامة في الخارج وقروض حكومية ممنوحة. - رؤوس أموال قصيرة الأجل غير مقرضة بواسطة القطاع الخاص المصرفي.
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي أو تدني أصوله. - زيادة مديونية القطاع الرسمي (مصرف مركزي + خزينة), بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة... إلخ أو تدني التزاماته. 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة أصول القطاع المصرفي أو تدني التزاماته. - زيادة احتياطات القطاع الرسمي (مصرف مركزي + خزينة), بالذهب والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة... إلخ أو تدني التزاماته.

وإذا كان قيد العمليات في ميزان المدفوعات يخضع من الوجهة النظرية لمبدأ المحاسبة المزدوجة, أي ان قيمة العملية الواحدة يتم قيدها مرتين , فإن قيد العمليات لا يجري عمليا حسب مبدأ المحاسبة المزدوجة, وهذا ما تم إيضاحه سابقا, أما مبدأ المحاسبة المزدوجة فسوف يتم فيما يلي:

2- مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقا للمحاسبة المزدوجة دائن (له) (Crédit) ومدين (منه) (Débit):

حسب هذه الزاوية القيد المزدوج فهو يعتبر حساب يشتمل على جانب المدين وجانب الدائن. ففي الجانب الدائن: تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين (سواء كانت هذه الأصول بضائع أو أسهم أو عملات... إلخ). أما في الجانب المدين: فتسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمين مع غير المقيمين.

والشكل التالي يبين قيد التدفقات في ميزان المدفوعات:

شكل رقم (4) : قيد التدفقات في ميزان المدفوعات
تدني الأصول أو زيادة الالتزامات

زيادة الأصول أو تدني الالتزامات

يجب تطبيق القاعدة على كافة أنواع الأصول، فتسديد العملات الصعبة إلى الخارج بواسطة أحد المقيمين يسجل في الجانب الدائن لأنه يترتب على ذلك بيع لأصول نقدية، كذلك البيع لسهم أو سند معين من قبل مقيم إلى غير مقيم يدون في الجانب الدائن لأن البيع وقع على أصل مالي.

في المقابل حياة العملات الصعبة بواسطة أحد المقيمين تسجل في جانب المدين، كذلك شراء سهم معينة بواسطة أحد المقيمين من غير مقيم يسجل أيضا في جانب المدين (منه) وعليه فإن الزيادة في التزامات أحد المقيمين تجاه غير المقيمين هي شبيهة ببيع أو تحويل أحد أنواع الأصول، لذلك فهي تسجل في الجانب الدائن (له)، وبالمقابل كل نقص في التزامات (تقلص ديون) أحد المقيمين تجاه غير المقيمين يسجل في الجانب المدين (منه).

إن كل عملية تجري بين مقيم وغير مقيم، يترتب عليها قيد محاسبي في ميزان المدفوعات (تحت عمود الدائن أو تحت عمود المدين)، ولكي يتحقق التوازن في الميزان المذكور يقتضي إدراج مبدأ آخر مقابل وبنفس القيمة (تحت العمود الآخر).

إذا كانت القيود لا يشوبها الخطأ فإن مجاميع الدائن والمدين يفترض أن تكون متساوية تماما، لكنه توجد العديد من حالات الخطأ والسهو التي تحول دون التوازن التام، والتي سوف يجري التطرق إليها لاحقا، لذلك فإن إضافة كافة قيود الخطأ والسهو تجعل من ميزان المدفوعات مستندا محاسبيا متوازنا.

المحاضرة 4 أمثلة حول عمليات القيد :

أ- إذا افترضنا بأن مشروعاً مقيماً معيناً قام بتصدير بضائع بقيمة 100 مليون دج عملية التصدير هذه هي بمثابة بيع (تحويل) لأصول حقيقية، وبالتالي يتوجب تسجيلها في جانب الدائن تحت باب "الصادرات والواردات من البضائع"، في المقابل هذا البيع للسلع قد يترتب عليه تسديد يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة، فإذا كان هناك شراء مقابل للبضائع وبذات الوقت، فإن العملية تسجل في جانب المدين تحت نفس الباب السابق أي "الصادرات والواردات من البضائع" لأنه جرت الحياة لأصول حقيقية بواسطة المشروع المقيم حسب الجدول التالي:

جدول رقم (3) : التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	-
الواردات من البضائع	-	100

ب- إذا كان تسديد ثمن البضائع المصدرة قد حصل على الفور وبالعملات الصعبة فإن المشروع المقيم سوف يتلقى ما يوازي 100 مليون دج بالعملات الصعبة ويضعها في حسابه المصرفي، على إثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملات الصعبة سوف يزداد بقيمة 100 مليون دج، هذه الزيادة على الأصول تسجل في الجانب المدين تحت باب أصول والتزامات بالعملات الصعبة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (4) : تسديد الصادرات بأصول والتزامات بالعملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	-
أصول بالعملات الصعبة	-	100

ج- وإذا كان المشروع المقيم الذي يقوم بالتصدير قد منح للمشروع غير المقيم المستورد قرضاً تجارياً قصيراً الأجل (ذا استحقاق دون سنة)، فإن هذا الأول يتلقى سنداً ممثلاً لهذا القرض نتيجة لما تقدم، فإن رصيد محفظة السندات القصيرة الأجل التي يمتلكها البلد المذكور آنفاً سوف يرتفع، وهذا يعني أن هناك زيادة قد طرأت على الأموال أو الحقوق قصيرة الأجل العائدة إلى البلد المصدر، والتي تأخذ شكل قروض تجارية، الزيادة المشار إليها على الأصول تدون في الجانب المدين حسب القاعدة الواردة سابقاً وذلك تحت باب قروض تجارية قصيرة الأجل حسب الجدول التالي:

جدول رقم (5) : تسديد الصادرات بقروض تجارية قصيرة الأجل

البيان	دائن	مدين
--------	------	------

–	100	الصادرات من البضائع
100	–	قروض تجارية قصيرة الأجل

د- وإذا افترضنا بأن القرض التجاري قد استحق قبل نهاية العام، وإن المشروع غير المقيم المستورد سدد القرض المستحق بواسطة العملات الصعبة، فهذا التسديد للقرض يستتبع بالنسبة للمشروع المقيم زوال السلفة التي كان يمتلكها، والتي تأخذ شكل القرض التجاري، هذا الانخفاض في الأصول المالية العائدة للبلد المصدر يسجل في الجانب الدائن ككل انخفاض في الأصول، وذلك تحت باب "قروض تجارية قصيرة الأجل"، أما تسديد العملات الصعبة الذي يحصل في المقابل فهو يأتي ليزيد رصيد البلد المصدر بتلك العملات ويسجل في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالعملات الصعبة" حسب الجدول التالي:

جدول رقم (6) : تسديد قروض قصيرة الأجل بواسطة العملات الصعبة

البيان	دائن	مدين
قروض تجارية قصيرة الأجل	100	–
أصول بالعملات الصعبة	–	100

ه- كذلك فإن التصدير لبضائع بقيمة 100 مليون دج بواسطة المشروع المقيم قد يترتب عليه أيضا قرض تجاري طويل الأجل (لمدة تتجاوز سنة)، وفي هذه الحالة تدون قيمة الصادرات في الجانب الدائن تحت باب "الصادرات والواردات من البضائع"، أما في الجانب المدين فيسجل المقابل تحت باب "قروض تجارية طويلة الأجل"، عملية القيد هذه تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (7) : الصادرات الممولة بقرض طويل الأجل

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	–
قروض تجارية طويلة الأجل	–	100

و- أما إذا كان تسديد ثمن الصادرات قد حصل نقدا وبالعملة الوطنية (دج)، فإن الرصيد النقدي بالدينار الجزائري الذي يحوزه غير المقيمين يتدنى بذات القيمة، هذا التسديد بالعملة الوطنية يعتبر بمثابة تدن أو انخفاض لالتزامات المقيمين، ذلك لأن النقد الوطني الذي يحوزه غير المقيمين هو بمثابة التزام المقيمين تجاه الخارج، وبالعودة إلى القاعدة التي تم إيضاها، فإن انخفاض الالتزامات هو شبيه بزيادة الأصول أو الحقوق ويسجل في الجانب المدين، لذلك فإن التسديد بالنقد الوطني يتوجب تسجيلها في الجانب المدين تحت باب "أصول والتزامات بالنقد الوطني" أي بالدينار الجزائري في المثال الحالي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (8) : الصادرات المسددة فورا بالنقد الوطني

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	-
أصول (حقوق) بالنقد الوطني	-	100

بالإضافة إلى الأمثلة الواردة أعلاه تجدر الإشارة إلى بعض الأمثلة الأخرى التي تسمح ببيان كيفية قيد العمليات الرئيسية التالية:

- تصدير البضائع وبيع الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب الدائن Crédit.
 - استيراد البضائع وشراء الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب المدين Débit.
 - شراء الأسهم والسندات طويلة وقصيرة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال من قبل المقيمين) يسجل في الجانب المدين.
 - بيع الأسهم والسندات قصيرة وطويلة الأجل للخارج (أي حيازة رأس المال بواسطة غير المقيمين) يسجل في الجانب الدائن.
 - حيازة العملات الصعبة والنقد الوطني بواسطة المقيمين والمدفوع من قبل غير المقيمين تسجل في الجانب المدين.
 - تسديد العملات الصعبة والنقد الوطني من قبل المقيمين إلى غير المقيمين يسجل في الجانب الدائن.
- هذه هي بإيجاز أهم العمليات التي يمكن أن ترد في إطار ميزان المدفوعات.
- أما باقي العمليات الأخرى فسوف تظهر خلال معالجة الأرصدة التي يتضمنها الميزان المذكور.
- عمليات قيد الصفقات المجانية :**

الصفقة المجانية أو الهبة هي تلك التي لا يوجد لها مقابل، وللحفاظ على مبدأ التوازن المحاسبي تم التوافق على القيد المزدوج لكل صفقة مجانية.

- القيد الأول : يتم على أساس التدفق flux الحاصل لصالح المقيمين أو غير المقيمين.
 - أما القيد الموازن: فيظهر في حساب خاص يعرف بـ "التحويلات دون مقابل".
- وعندما يقدم مقيم على منح هبة إلى غير مقيم، فهذا يعني تحويل أو نقل نموذج معين من الأصول بواسطة أحد المقيمين إلى الخارج، وبالتالي قيد العملية في الجانب الدائن (credit)، أما المقابل لهذا القيد يدون في الجانب المدين (débit) تحت باب "تحويلات دون مقابل"، أما إذا كانت الهبة ممنوحة من غير مقيم لصالح مقيم فإن البنود تدون على وجه معاكس.

فإذا أقدمت الجزائر على تقديم هبة عينية بقيمة 700 مليون سنتيم لأحد البلدان التي قد كان تعرض لكارثة طبيعية، فهذه الهبة هي شبيهة بالتصدير للبضائع من حيث طبيعة التدفق باتجاه الخارج، بالتأكيد تدون قيمة هذه الهبة في الجانب الدائن ، أما المقابل المحاسبي فيتم قيده في الجانب المدين تحت باب "تحويلات دون مقابل

للقطاع العام".

جدول رقم (9) : هبة عينية من الدولة إلى بلد أجنبي

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	700	-
تحويلات دون مقابل الى العالم الخارجي	-	700

وعلى عكس ما سبق إذا تلقت الدولة الجزائرية معونة مالية بالدولار الأمريكي توازي قيمتها 15 مليار سنتيم مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية فهذا التحويل يأتي ليزيد رصيد الجزائر بالعملات الصعبة, ويدون في الجانب المدين, فالقيد المحاسبي المقابل يدون في الجانب الدائن تحت باب "تحويلات بدون مقابل للقطاع العام" حسب الجدول التالي:

جدول رقم (10) : معونة بالعملات الصعبة محولة لصالح الجزائر (بملايين الدنانير)

البيان	دائن	مدين
تحويلات دون مقابل للقطاع العام من الخارج	15000	-
أصول (حقوق) بالعملات الصعبة	-	15000

قد تأخذ الصفقات المجانية أو الهبات أشكالاً عديدة غير قابلة للحصر سواء كانت سلعا أو خدمات أو عملات صعبة أو ذهباً نقدياً... إلخ, كذلك فإن هذه الهبات قد تقدم للقطاع العام أو من قبل القطاع الخاص, وقد تقدم أيضاً من قبل الهيئات الخاصة أو تمنح للهيئات الخاصة. إلى جانب نماذج التبويب السابقة لميزان المدفوعات تم اعتماد نموذج آخر يمكن عرضه على النحو التالي:

شكل رقم (5) : طريقة تبويب ميزان المدفوعات

تقتضي طريقة تبويب ميزان المدفوعات التلاؤم مع الخصوصيات الإحصائية لكل دولة ويمكن أن تصنف فعليا جميع التدفقات الملاحظة بين مختلف البلدان بطرق عديدة في الموازين السابقة, لكن على الرغم من ذلك فإن ميزان المدفوعات يبقى في حالة توازن, وبشكل عام فإن الموازين المشار إليها تلتقي في معظم الحالات على الوجه التالي:

$$\begin{aligned} & \text{الصادرات من البضائع} \\ & - \text{الواردات من البضائع} \\ & = \text{رصيد الميزان التجاري} \\ & + \text{رصيد ميزان الخدمات} \\ & = \text{رصيد الميزان التجاري بالمعنى الواسع} \\ & + \text{رصيد ميزان مداخل عناصر الانتاج} \\ & = \text{رصيد العمليات الجارية} \\ & + \text{رصيد التحويلات الأحادية الجانب} \\ & = \text{رصيد ميزان المداخل} \\ & + \text{رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الأجل الطويل} \\ & + \text{رصيد ميزان حركات رؤوس الأموال في الأجل القصير} \\ & = \text{رصيد ميزان الحسابات الترحيحية (التسوية)} \\ & + \text{رصيد العمليات الموازنة "الترجيحية, التسوية" (في حالة الصرف الثابت)} \\ & = \text{ميزان المدفوعات (= ميزان ح/في حالة الصرف المرن)} \end{aligned}$$

وعندما تكون فوائض ميزان المداخل (في إطار نظام الصرف المرن) ليست موازنة بصادرات صافية كافية

لرؤوس الأموال, فإن قيمة العملة الوطنية سوف ترتفع, إلا ان الإحصائيات التي تقيس حركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي هي غائبة (منعدمة) فلا يمكن إيضاحها إلا عن طريق ما هو متبق واستخلاص تأثيرها على سعر الصرف وللحصول فعليا عن حركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي, عن طريق ما هو متبق "الحركات الصافية لرؤوس الأموال غير مصرفية" (Par voie résiduelle) ويقتضي توضيح العلاقة بين تغير الاحتياطات الدولية R ورصيد ميزان المدفوعات B, إذن يلاحظ أن ميزان المدفوعات يساوي ميزان المداخيل زائد حركات رؤوس الأموال.

وعبر الإحصاءات المنشورة من قبل المصرف المركزي تعرف الوضعية الصافية للمصاريف المقيمة إزاء الخارج, هذا بالإضافة إلى تغير الاحتياطات النقدية, فمن الممكن إذا إظهار الحركات الصافية لرؤوس الأموال في القطاع الخاص غير المصرفي عن طريق ما هو متبق.

"رصيد ميزان المداخيل = الحركات الصافية لرؤوس الأموال في القطاع المصرفي + تغير الاحتياطات النقدية + المتبقى" (الحركات الصافية لرؤوس الأموال غير المصرفية).

أمثلة عامة على القيد المزدوج

- 1- قامت شركة جزائرية بتصدير التمور بقيمة مليون أورو إلى فرنسا, هذه العملية التجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات, فالتمور هي سلعة ملموسة يؤدي تصديرها إلى قيد دائن للحساب الجاري, وتؤثر هذه العملية على طرف آخر وهو زيادة تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية وبالتالي فإن هناك قيда مدينا في حساب الاحتياطات الأجنبية.
- 2- قامت مؤسسة استيراد معدات وآلات بقيمة 10 مليون دينار من شركة هندية هذه العملية ستؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات هما الحساب الجاري وحساب رأس المال, وبما أن هذه العملية تؤدي إلى زيادة السلع فإن الحساب الجاري يكون مدينا, والطرف الآخر وهو حساب الاحتياطات الأصلية يكون دائنا.
- 3- قام سائح جزائري بإنفاق 1000 أورو في تونس, هذه العملية تؤثر على الحساب الجاري وحساب رأس المال ويكون الحساب الجاري مدينا بقيمة 1000 أورو وحساب الاحتياطات دائنا بنفس القيمة.
- 4- يقوم مستثمر جزائري بالإنفاق على شراء سلع بقيمة 1 مليون أورو من شركة أمريكية, هذه ليست عملية تجارية ولن تؤثر على ميزان المدفوعات في كلا الدولتين لأنه لم ينتج عنها دخول / خروج عملة صعبة أو دخول / خروج سلع أو خدمات.

المحاضرة 5 المبحث الرابع : الاختلال وآليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

اولا:الفائض والعجز في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبيا وباستمرار لأن أي عملية تؤثر على جانبين: أحدهما دائن والآخر مدين وبالتالي فإن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبيا وقد يكون هناك عجزا في الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رأس المال.

وقد تكون صادرات الدولة من السلع والخدمات أقل من وارداتها عن السلع والخدمات وبالتالي يكون هناك عجزا في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات, فإذا تم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري, فإن هذا يؤدي إلى توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى أربعة حسابات رئيسية:

1 -الحساب الجاري:

ويشمل تجارة الدولة من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية بدون مقابل ويحسب كما يلي :

الحساب الجاري = صادرات الدولة من السلع والخدمات ناقصا واردات الدولة من السلع والخدمات يضاف له التحويلات الداخلة بدون مقابل ويطرح منه التحويلات الخارجية بدون مقابل.

وعليه فالحساب الجاري = صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل, فإذا كانت واردات الدولة من السلع والخدمات أكبر من صادرات الدولة من السلع والخدمات فإن هذا يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري أو ميزان السلع والخدمات.

2 -الميزان الأساسي: ويضم الحساب الجاري بالإضافة إلى تدفقات رأس المال طويل الأجل.

3 -ميزان حساب رأس المال: ويشمل ممتلكات القطاع الخاص الأجنبي من الممتلكات والأصول المحلية, ناقصا ممتلكات القطاع الخاص المحلي من الأصول الأجنبية قصيرة الاجل .

4 -ميزان التسويات الرسمية: ويتكون من الفرق بين التغير في ممتلكات القطاع الأجنبي الرسمي من الأصول المالية المحلية, والتغير في ممتلكات القطاع المحلي الرسمي من الأصول المالية الأجنبية.

ويمكن أن نستنتج أن : ميزان التسويات الرسمية = الميزان الأساسي + ميزان رأس المال

ثانيا : تحديد حجم الاختلال في ميزان المدفوعات :هناك عدة مقاييس هي :

1- **تطور الاحتياطات الأجنبية** :و مفاده ان الموقف النهائي للميزان لا بد ان ينعكس على

أرصدة البلد من الذهب و النقد الأجنبي ، فالفائض في الميزان سيؤدي إلى فائض في تلك

الأرصدة ، و على العكس في حالة عجز الميزان، و لذلك فإن تسوية الخلل في الميزان يتم

من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي للبلد .

2- مقياس ميزان المدفوعات الأساسي : حيث يتحدد حجم الاختلال هنا في التفاوت بين

إيرادات و نفقات البلد على صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساسي . أما أسلوب التصحيح المتبع في الحالة فيتم من خلال حركة رأسالمال قصير الأجل و كذلك من خلال تغيرات الذهب و النقد الأجنبي .

3- مقياس السيولة الخارجية : يقصد به تحديد الخلل من خلال ملاحظة التغيرات

الحاصلة في الاحتياطات الرسمية (Official Reserves) المتاحة لدى القطر، و يطلق عليه أيضا بميزان المعاملات الرسمية (Official Settlement Balance) .

4- مقياس العمليات التلقائية : (Autonomous Transactions)

و يعد من المقاييس المهمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات القطر . و يشمل جميع العمليات العامة و الخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، و إنما بدافع الربح و التجارة و هي تضم الحساب الجاري + حساب رأس المال، و تدعى بالعمليات فوق الخط (items above the line) . علما أن هناك شكل آخر من العمليات تدعى بعمليات الموازنة (accommodating transactions) و هي عمليات تحدث من أجل توازن الميزان ، تضم موجودات الإحتياطي الرسمي ، و حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، إضافة إلى فقرة الخطأ و السهو ، لذا يطلق عليها بالعمليات تحت الخط (items below the line) ، أي تستخدم في حالة وجود خلل بالميزان ، فمثلا عندما يستورد قطر ما أكثر مما يصدر فهنا سيلجأ هذا ال بلد إلى إحدى مصادر التمويل الخارجية لتسديد قيمة استيراداته سواء من خلال الاقتراض من الخارج أو استخدام جزء من احتياطياته الرسمية (من الذهب و النقد الأجنبي) الخ . و ذلك من أجل هدف نهائي و هو معالجة الخلل في ميزان مدفوعاته .

بقي ان نشير في هذا السياق إلى ما يعرف بالعجز المستتر لميزان المدفوعات ، و يقصد به العجز الحاصل في رصيد ال بلد من النقد الأجنبي ضمن العمليات المستقلة لميزان مدفوعاته و لكن غير ظاهر نظرا لتدخل السلطات العامة لتلافي هذا الخلل من خلال اتباع بعض السياسات الاقتصادية على الصعيد معاملاتها الخارجية ، فمثلا تلجأ إلى تقليص الاستيرادات أو تضع قيودا على التحويلات الرأسمالية للخارج الخ ، و يلاحظ في هذا الحال انه بمجرد التخلي عن هذه السياسات سيظهر العجز في ميزان المدفوعات بصورة جلية .

ثالثا: انواع الاختلال في ميزان المدفوعات

التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري، والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي الاختلال سواء كان سلبيا أو إيجابيا، ويمكن التمييز بين نماذج أربعة من الاختلال:

1- الاختلال الطارئ.

2 -الاختلال الدوري.

3 -الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار.

4 -الاختلال البنوي.

1- الاختلال الطارئ: وهو يحدث في البلدان التي تعتمد في صادراتها على بعض السلع الزراعية الأساسية, وقد تحدث ضمنه اختلالات موسمية (بعض الدول المصدرة للسلع الزراعية).

2 -الاختلال الدوري: فهو ينتج عن التقلبات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تتميز بفترات قصيرة من الازدهار وتليها فترات قصيرة من الركود الاقتصادي.

3 -الاختلال الناتج عن مستوى الأسعار: والذي يمكن معالجته عبر تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.

4 -الاختلال البنوي: وهو الذي ينتج عن عدة أسباب كضعف قدرة البلد الإنتاجية, وارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج, تدني المستوى التقني, تحول الطلب العالمي عن بعض المواد الأولية... إلخ.

ثالثا : كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات : 1

- التصحيح عن طريق آلية السوق :

وهناك عدة تحليلات عملت على إبراز الآليات التي تحقق العودة إلى التوازن عندما يسجل ميزان المدفوعات عجزا أو فائضا في رصيده, وتصنف تلك الآليات ضمن نموذجين رئيسيين هما:

1 -آليات ناتجة عن حركات الأسعار أو الآثار السعرية Effets- Prix مثبتة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك أو الكلاسيك الجدد.

2 -آليات ناتجة عن حركات المداخل أو الآثار الدخلية Effets- Revenus أثبتها التحليل الكينزي analyse Keynesienne.

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار :و يختص هذا الشكل من التصحيح بفترة قاعدة

الذهب و يتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية هي :

1- ثبات اسعار الصرف .

2- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في قطر .

3- مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتهما) .

و تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (classical theory) التي سادت القرن

التاسع العشر و بداية القرن الحالي .

يعتبر الكلاسيك والكلاسيكيون الجدد Néoclassiques أول من تناول بالتحليل توازن ميزان المدفوعات, لقد

ميز هؤلاء بين وضعين مختلفين:

الوضع الأول : في ظل نظام القاعدة الذهبية Etalon-or

الوضع الثاني: حيث يسود نظام النقد غير قابل للتحويل إلى ذهب (السعر الإلزامي "Cours forcé").

1- إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية:

فإذا ما حدث على سبيل المثال تحسن في مستوى الإنتاجية الداخلي فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الصادرات المسددة بالذهب, هذه الكمية الإضافية من الذهب تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية للبلد المصدر, وتؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار الداخلية, إن ارتفاع الأسعار يلغي الميزات النسبية بين الدول ويخفض آليا الصادرات ويحقق العودة إلى حالة التوازن, وفي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية الداخلي سوف يحدث خروج للذهب من أجل تسديد العجز في ميزان المدفوعات بالذهب, وهذا يصاحبه انخفاض الكتلة النقدية وتدني مستوى الأسعار الداخلية وهو ما يرفع آليا الصادرات التي تحقق العودة إلى حالة التوازن.

هذا التحليل للتوازن الآلي يركز على النظرية الكمية للنقد التي تثبت ان التغييرات في الوفورات النقدية تؤدي بالضرورة لتغير في الأسعار الداخلية, ولكن بعد زوال النظام الذهبي, فقد فقدت هذه النظرية مبررها العملي والعلمي.

2- إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير قابل للتحويل وسعر الصرف المرن:

او التصحيح عن طريق سعر الصرف بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل (السعر الإجمالي) عبر تغيرات أسعار الصرف, فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول وخصوم ميزان المدفوعات . وإذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات, فإن تغيرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل.

- في حالة عجز الميزان المذكور يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض, وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار وتتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل الطلب عليها.
 - في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يزيد الطلب عليها.
- وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا إلى ميزان المدفوعات.

3- توازن ميزان المدفوعات عبر آلية المداخل:

لقد أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تأثير حركات المداخل على توازن ميزان المدفوعات, لكن كان ينبغي انتظار الكينزيين (J.Robinson & L.A.Metzler , F.Machlup) للتوسع والتعمق بهذا التحليل, والجدير بالذكر ان كينز لم يتعرض لهذا الموضوع في مؤلفه (النظرية العامة) ولكن تحليل تأثير حركات المداخل أخذ بالآلية الكينزية في تحديد دخل التوازن لكي تطبق على الاقتصاد المفتوح, فالصادرات تظهر كنوع جديد من الطلب (يضاف إلى الطلب النهائي) مؤهلة لكي تمارس على الدخل القومي أثرا مضاعفا يسهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

تعتمد هذه الطريقة الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل و آثارها على
Income Adjustable (Theory) و أهم شروط
النظرية هي:

1- ثبات سعار الصرف .

2- جمود الأسعار (ثباتها) .

3- الاعتماد على السياسة المالية (Fiscal Policy) و خاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير
مضاعف الإنفاق.

و تتلخص النظرية ، بأن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام و
الإنتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المتوقع ، و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ، فحينما يسجل
ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته فهذا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات
التصديرية تواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخل الموزعة و سيرتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب
على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف (Multiplier) ، فترتفع الاستيرادات مما يؤدي بالنتيجة
إلى عودة التوازن لميزان المدفوعات . و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان. علما أن هذه الدائرة من
التغيرات تحصل بطريقة تلقائية. الا ان أن العديد من الاقتصاديين الكينزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في
م م بالطريقة الموصوفة أعلاه، ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض
الحاصل في الإنفاق ما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، و لهذا السبب وحده يمكن أن
تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة _ مقصودة _ في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن
في ميزان المدفوعات . و طبقا للنظرية الكينزية، يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال و ذلك من
خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا. ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في
الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلا و تحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الداخل
و بالتالي في الطلب على الاستيرادات ، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، و عندها سيعود
التوازن إلى الميزان. و ينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة متعكسة . علاوة على
ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، غير أن الكينزيين لا
يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية . أما أهم أدوات السياسة النقدية فهي سعر الفائدة ، حيث يتم خفض عرض
النقدي التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة ، مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق
الاستثماري في هذه الحالة، و هو ما سيثب على تدفق رؤوس الأموال للداخل (Capital Inflows) وعندها سيتحسن
موقف ميزان المدفوعات. نستنتج من المعطيات السابقة ، أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن إلى
ميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية للحيلولة من معالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند
حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ، و يطلق على هذه

المعالجات بسياسات الاستقرار (Stabilization policies) و مع ذلك فإن هذه السياسات قد لا تقي بالغرض المنشود في حالة وجود مشكلة التضخم الركودي (Stagflation) لاقتصاد ما، فهنا سيحصل تقاطع في السياسات الاقتصادية الكلية نظرا لأن هذا الوضع سيتطلب وجود سياسة توسعية لمعالجة الركود أو البطالة و سياسة انكماشية لمعالجة العجز أو التضخم، و هكذا فإن السياسة الأنسب هي باستخدام مزيج من السياستين المالية و النقدية .

أ- دخل التوازن في الاقتصاد المفتوح:

قبل معالجة شروط التوازن في الاقتصاد المفتوح يقتضي إلقاء الضوء على شروط التوازن في الاقتصاد

المغلق.

أ-1- شروط التوازن في الاقتصاد المغلق: يتكون الدخل القومي في الإقتصاد المغلق من عنصرين أساسيين هما :
الاستهلاك والاستثمار $Y = C + I$.

يتبين أن هناك توازنا بين الدخل من جهة ونفقات الاستهلاك والاستثمار من جهة أخرى، وكذلك من المعلوم

أن استخدام الدخل القومي يتوزع بين استهلاك وادخار $Y = C + S$.

وعلى ضوء هاتين المعادلتين المتساويتين، يتضح ان $C + I = C + S$ وهذا يعني بدوره أن $I = S$ أي أن

الادخار يساوي الاستثمار، لكن الدورة الاقتصادية لا يمكن أن تعتبر متوازنة إلا إذا حدث التساوي بين الادخار والاستثمار المرغوبين "المتوقعين" منذ بداية الفترة (Ex ante) إذا فقط عندما تتطابق الرغبات بالادخار والاستثمار يتحقق التوازن المتوقع (Ex ante).

Ex- ante هي رؤية موجهة نحو الاستثمار، والمصطلح (Ex ante) يقود إلى نشاط إقتصادي لم يحصل

بعد، إذ من الممكن أن تكون القيم أو الكميات المتوقعة Ex ante مختلفة عن الأرقام الحقيقية (Ex post) عند وقوع الحدث.

ويستخدم مفهوم المقارنة المتوقعة للاقتصاد إلى جانب المقارنة المتحققة في التحليل الإقتصادي لتفحص تغير بعض الظواهر الإقتصادية عند الانتقال من وضعية اللاتوازن إلى وضعية التوازن، ومثال ذلك في النموذج الكينزي قد يكون المتوقع لاستثمار المخطط في تحديد الدخل القومي اكبر من الادخار المخطط بحيث يقع النظام الاقتصادي في حالة عجز.

لكن فائض الاستثمار يفيد في حقن المزيد من الدخل في الاقتصاد، ويزيد عبر أثر المضاعف، الدخل

والادخار على حد سواء، مما يتيح توازنا نهائيا (متحققا يتساوى فيه الاستثمار المحقق مع الادخار المتحقق)، أي انه إذا لم تتطابق هذه الرغبات وكان:

- الاستثمار أعلى من الادخار المتوقع، فإن آلية مضاعف الاستثمار تحقق التساوي بين الادخار

والاستثمار المحققين (Ex post) عبر توسع في الدخل يتولد عن ادخار إضافي.

- الاستثمار أقل من الادخار المتوقع، فإن آلية مضاعف الاستثمار تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار

(Ex post) عبر نقص في الدخل يؤدي إلى تخفيض الادخار.

يستنتج من هذا التحليل انه في إطار الاقتصاد المغلق وفي ظل غياب تدخل الدولة يقتضي توفر شرط حتمي لتحقيق توازن الدورة الاقتصادية، ألا وهو التوازن بين الاستثمار والادخار المتوقعين.

أ-2- شروط التوازن في الاقتصاد المفتوح:

يقضي تحديد التوازن في الاقتصاد المفتوح إدخال الصادرات والواردات لكي تُشمل بالتحليل، فالصادرات أي بمعنى آخر المشتريات من السلع الوطنية التي يقوم بها الخارج، تضيف مركبا آخر إلى الطلب الإجمالي، فهي تعتبر بمثابة "ضخ" إضافي (injections) داخل الدورة الاقتصادية، أما الواردات فهي تمارس تأثيرا معاكسا على الطلب الإجمالي، فتظهر وكأنها تسريبات خارج الدورة الاقتصادية.

ويجب ان تطرح من الطلب الإجمالي، وبذلك يظهر الدخل القومي على الشكل التالي:

$$Y = C + I + (X - M)$$

حيث: X : تمثل قيمة الصادرات.

M: تمثل قيمة الواردات.

شرط التوازن المتوقع بعد إضافة الخارج يصبح على الشكل التالي:

$$C + I + (X - M) = C + S$$

بمعنى آخر: $I + X = S + M$

حسب المعادلة الأخيرة يتبين أن التوازن الإجمالي لا يوافق بالضرورة تحقق التوازن على الصعيد الخارجي.

- فإذا كان الميزان الخارجي في حالة عجز: الواردات < الصادرات، يصبح الفارق بين الاستثمار والادخار مساويا للعجز الخارجي.

- فإذا كان الميزان الخارجي في حالة فائض أي الصادرات < الواردات، يصبح الفارق بين الادخار والاستثمار مساويا للفائض الخارجي.

ب- تأثير الخارج على الدخل القومي "مضاعف التجارة الخارجية":

في الاقتصاد المغلق تترتب على زيادة استثمارات القطاع الخاص و/ او انفاق القطاع العام زيادة أكثر أهمية في الدخل القومي، احتساب الزيادة الأخيرة في الدخل القومي يرتكز على آلية المضاعف، فيما يتعلق بالاقتصاد المفتوح عادة ما يحسب مضاعف الاستثمار، لكن لما كان ميزان المدفوعات هو محور الدراسة فإن معالجة مضاعف التجارة الخارجية تصبح فائقة الضرورة.

وبالعودة إلى علاقة التوازن في الاقتصاد المفتوح التي تم التطرق إليها فيما سبق، يتضح انه لم يجري التمييز بين اتقاق القطاع الخاص وانفاق القطاع العام، لذلك فإن صياغة علاقة التوازن سوف يعاد تكرارها مرة أخرى لتأخذ بالاعتبار انفاق القطاع العام.

$$Y + M = C + I + G + X$$

حيث: G : تمثل انفاق القطاع الحكومي

I : تمثل مجموع الاستثمار.

X : تمثل الصادرات. G, X, I هو إنفاق مستقل لا يرتبط بمستوى الدخل القومي y

Y : تمثل الدخل القومي.

M : تمثل الواردات.

C : تمثل الاستهلاك .

$$Y + M = C + A \quad \text{وهذا يعني أنه يصبح} \quad A = I + G + X$$

إذا ما تم افتراض أن الدولة قررت زيادة حجم الإنفاق العام, فإن الإنفاق المستقل سوف يرتفع وإذا كان الاقتصاد المذكور يتمتع بطاقات إنتاجية غير مستخدمة, فإن هذا الطلب الإضافي سوف يتولد عنه عرضا إضافيا متأتيا من النظام الإنتاجي نفسه ومن الواردات.

الزيادة الجديدة في العرض تتمثل بمداخل إضافية يتولد عنها طلبات إضافية على السلع الاستهلاكية ودون ريب, فإن تلك الطلبات ستثير موجة جديدة من الإنتاج الداخلي (القومي) ومن الواردات. هذا السياق يتتابع باستمرار, وبذلك يجري الانتقال من توازن أساسي يتحدد بـ:

$$Y + M = C + A \dots\dots\dots(1)$$

إلى توازن جديد يصاغ على الشكل التالي:

$$Y + \Delta Y + M + \Delta M = C + \Delta C + A + \Delta A \dots\dots\dots(2)$$

حيث: ΔY : الزيادة في الدخل القومي.

ΔM : الزيادة في الواردات.

ΔC : الزيادة في الاستهلاكات.

ΔA : الزيادة في الطلب المستقل.

بطرح التوازن الأساسي (1) من التوازن الجديد (2) يتم الحصول على ما يلي:

$$\Delta Y + \Delta M + \Delta C = \Delta C + \Delta A \dots\dots\dots(3)$$

$$\Delta A = \Delta Y - \Delta C + \Delta M \dots\dots\dots(4)$$

وإذا كانت "C" تمثل الميل الحدي للاستهلاك, أي الاستهلاك الإضافي الناشئ عن توزيع وحدة نقدية من الدخل القومي (دج, دولار أمريكي, ... إلخ), هذا الميل الحدي للاستهلاك هو نسبة الزيادة التي طرأت على الاستهلاكات والزيادة التي طرأت على الدخل:

$$\Delta C = c \cdot \Delta Y \quad \text{أي أن} \quad c =$$

أما "m" تمثل الميل الحدي للاستيراد, أي أنها النسبة بين الزيادة في الواردات والزيادة في الدخل القومي أو

الزيادة في الواردات الناشئة عن زيادة الدخل القومي (بقيمة وحدة نقدية واحدة).

$$\Delta M = m \cdot \Delta Y \quad : \text{ أي أن } m =$$

فإذا وضعت كل من ΔC , ΔM بقيمتها في المعادلة (4) تصبح الزيادة في الإنفاق المستقل ΔA مساوية كالتالي :

$$\Delta A = \Delta Y - c\Delta Y + m \cdot \Delta Y \dots\dots\dots(5)$$

$$\Delta A = \Delta Y (1 - c + m) \dots\dots\dots(6)$$

هو مضاعف التجارة الخارجية, وهذا المضاعف يسمح بالتعرف على التغير الإجمالي في الإنفاق القومي ΔY الناشئ عن تغير أولي في الإنفاق المستقل ΔA عندما لا يوجد أي عائق أمام زيادة الكميات المنتجة, أما الأسعار فيفترض أن تكون مستقرة. إذا افترضنا أن الميل الحدي للاستيراد مساويا للصفر, فهذا يعني أن الزيادة في الدخل القومي لن ينتج عنها أي زيادة في الواردات. وعندها يصبح مضاعف التجارة الخارجية مساويا لـ:

إن شراء السلع المستوردة بواسطة المقيمين ينعكس عبر تسديدات مدفوعة إلى الخارج أي غير منفقة من جديد في الدورة الاقتصادية الداخلية, وهذا ما يقلص (يحد) من تأثير التغير الأولي الذي يطرأ على الإنفاق المستقل. بتعبير آخر كلما ارتفع الميل الحدي للاستيراد, ارتفعت تسريبات المداخيل إلى الخارج وأصبح المضاعف أقل فعالية, وأي أدنى قيمة.

3- الآثار الدخلية وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات :

إن تغير الدخل القومي الناتج عن تغير مستقل خارجي يحدد تغيرات الصادرات والواردات التي تتجه إلى تحقيق إعادة التوازن لميزان المدفوعات, هذه العملية يمكن إثباتها من خلال تطورات الميزان التجاري لكلا البلدين (A) و (B), على افتراض أن هذين البلدين يتقاسمان التجارة الدولية. أ- الأثر الداخلي الناشئ عن تغيرات الدخل القومي للبلد (A):

إن زيادة صادرات البلد (A) تنتج في مراحل أولية زيادة موازية في الدخل القومي للبلد (A), التي تتحدد بـ ΔY_A , زيادة في الدخل القومي للبلد (A) تؤدي في مرحلة ثانية إلى زيادة واردات (A) بما يوازي $m_A \times \Delta Y_A$

(حيث m_A تمثل الميل الحدي للاستيراد في البلد A)، هذا الارتفاع في الواردات يخفض الفاض في الميزان التجاري الذي نتج عن زيادة الصادرات ΔX_A ، يلاحظ من خلال ما تقدم أن حركة المداخل تتطور تباعا في كل فترة محدثة تدفقات إضافية في الواردات.

ب- الأثر الداخلي الناشئ عن تغيرات الدخل القومي للبلد (B):

بالنسبة للبلد (B) زيادة صادرات البلد (A) تتعكس عبر زيادة موازية لواردات البلد (B) ΔM_B هذه الزيادة في الواردات تؤدي إلى انخفاض موازي للدخل القومي للبلد (B) ΔY_B ، وتؤدي في مرحلة ثانية إلى انخفاض واردات البلد B بـ $m_B \times \Delta Y_B$ (حيث m_B تمثل الميل الحدي للاستيراد في البلد B).

انخفاض واردات البلد B هو بمعنى آخر المقابل لانخفاض صادرات البلد (A).

يبين تحليل الآثار الداخلية أن تغيرات الدخل القومي للبلد A (زيادة الدخل) وتغيرات الدخل القومي للبلد B (انخفاض الدخل) تتجه من فترة إلى أخرى نحو زيادة واردات البلد A وتخفيض واردات البلد B، فالتوازن يتجه إلى التحقق في البلد A إذ أن الواردات الإضافية تخفض الفائض التجاري، كما أن التوازن يتحقق أيضا في البلد B حيث أن انخفاض الواردات يقلص بدوره العجز التجاري.

د - طريقة المرونات (أو التجارة) :

أظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض

العيب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات. حيث

اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انهيار

نظام القيمة المعادلة في عام 1971 و انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم. فقد

استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية، في حين أكدت النظرية

الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل بميزان المدفوعات و التي أدت إلى

نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب بها. و لغرض تلافي هذه العيوب ، استخدمت

طريقة المرونات (Elasticities) و التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير

سعر صرف العملة (خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة) و التي و كما أسفنا

تكراره ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني ، حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر

على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ، و من ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات .

بيد أن الإضافة التي تقدمه هذه الطريقة في هذا السياق ، هو أن سياسة تخفيض قيمة

العملة المحلية قد لا تؤدي إلى الهدف المتوخاة منها و ذلك للأسباب التالية :

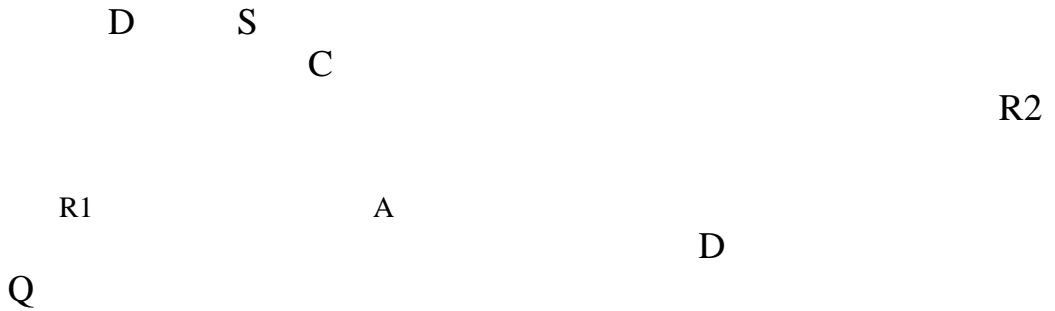
1- أن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي)

سيوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استيراداته .

2- كذلك فإن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص Absorption) له ، أي على درجة التوظيف (Employment) السائدة في الإقتصاد (أن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها)، حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات .و سنقوم الآن بتوضيح هاتين المسألتين بالتحليل و المناقشة .

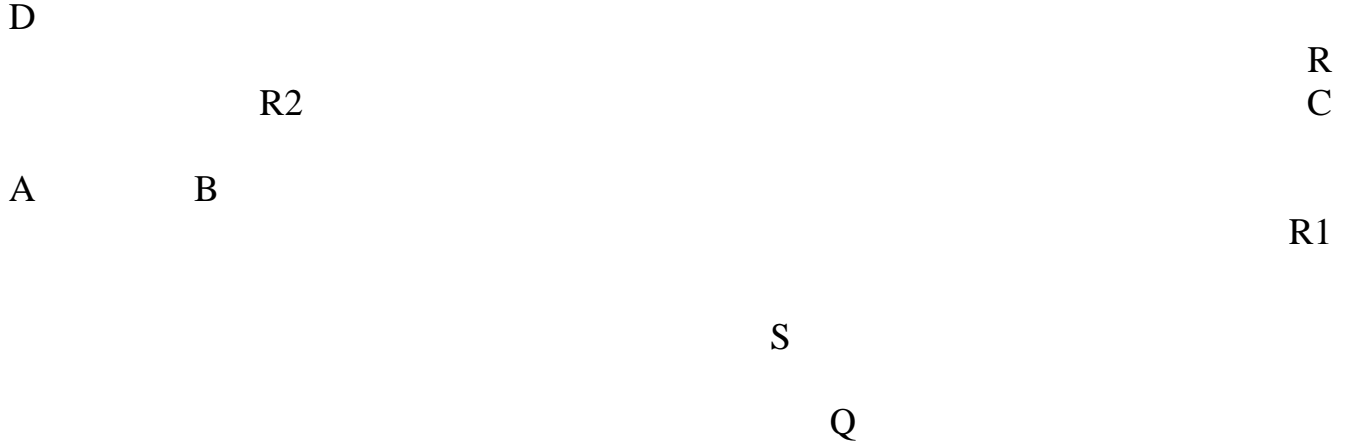
1- مشكلة المرونات :

بالرغم من العلاقة الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة و معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي ستطرأ على عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه من الناحية المنطقية ، فإن هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فاعلية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على صادرات و استيراد البلد قيد الدراسة ، أي بناء على مستوى ميلان كل من منحني العرض منه و كما هو واضح في الشكل (1) فإن تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض كل من الطلب على و / عرض الصرف الأجنبي ولكن سيكون الانخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي أكبر من انخفاض عرض الصرف الأجنبي، وهكذا سينتقل سعر الصرف من المستوى R1 إلى R2 و عندها يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات A-B، و يعود التوازن إلى الميزان . كما يوضح الشكل التالي أثر تخفيض قيمة العملة على وضع الميزان المدفوعات بافتراض أن مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض.



أما إذا كان منحني العرض أكبر مرونة من منحني الطلب على الصرف الأجنبي عند مستوى سعر الصرف R1 ، فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزان من A-B إلى C-D وذلك عند مستوى سعر صرف R2 ، لأنه في هذه الحالة سيتدفق نقد أجنبي إلى خارج البلد أكثر مما سيدخل إليه ، و كما يتضح في الشكل (2) أدناه .
الشكل رقم (2) :

أثر تخفيض قيمة العملة على وضع الميزان المدفوعات بافتراض أن مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب.



يتجلى من المثالين أعلاه ، أنه ليس بالضرورة أن تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة إلى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات للسبب المذكور المتعلق بمشكلة المرونات ، أما كيف يتم حل هذه المشكلة ؟ و الجواب هو بتوفر شرط مارشال _ ليرنر (Marshall - Lerner Condition) . حيث توصل هاذان الاقتصاديان إلى تقديم شرط ضروري لتحقيق النتيجة المطلوبة

من جراء التخفيض في قيمة العملة و هي :

1- تخفيض كل من الصادرات على حدة ، و الاستيرادات على حدة .

2- التوظيف الكامل في الاقتصاد .

3- أن تكون عرض كل من الصادرات و الاستيرادات للبلد لانهائية المرونة و قد اعتمد

الشرط المذكور على معادلة رئيسية تفيد بأن مجموع مرونة الطلب على صادرات البلد و

الطلب على استيرادته لا بد أن تكون أكبر من الواحد الصحيح .

$$x+m>1$$

حيث x : مرونة الطلب على الصادرات .

m : مرونة الطلب على الاستيرادات .

و سنناقش الحالات التالية :

1- إذا كان مرونة الطلب على الصادرات مساوية لل 0 فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي

إلى انخفاض في قيمة الصادرات (المقيمة بالعملة الأجنبية) بنفس نسبة الانخفاض في قيمة

العملة ، و لذا لا بد أن يكون الطلب على الصادرات أكبر من واحد .

2- إذا كانت مرونة الطلب على الاستيرادات مساوية للقيمة الاستيرادات ثابتة ، و بالتالي لا بد أن تكون بسبة أكبر من نسبة التخفيض في قيمة العملة .

3- إذا كانت مرونة كل من منحيا الطلب(على الصادرات و الاستيرادات)أقل من الواحد ،و لكن مجموعهما أكبر من الواحد.

$$\text{أي : } x < 1 , m < 1 , x + m > 1$$

فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الاستيرادات بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في قيمة الصادرات ، مما يقود إلى معالجة جزئية للعجز في ميزان المدفوعات.

4- إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات و الاستيرادات أكبر من الواحد .

$$\text{أي : } x + m > 1$$

فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى النتيجتين التاليتين :

أ . انخفاض في قيمة الاستيرادات بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في قيمة العملة .

ب - ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في قيمة العملة.

و لا ريب أن من شأن هاتين النتيجتين أن تحسنا من وضع ميزان المدفوعات و في هذه

الحالة فقط تتحقق أكثر فاعلية لعملية تخفيض قيمة العملة لإعادة التوازن إلى ميزات المدفوعات .

5- إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات و الاستيرادات أقل من الواحد أو مجموعهما أقل من الواحد .

$$\text{أي : } x < 1 , m < 1 , x + m < 1$$

فإن تخفيض قيمة العملة سيزيد من تفاقم العجز في ميزات المدفوعات، نظرا لانخفاض الصادرات بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في قيمة الاستيرادات .

2 - مشكلة الاستيعاب (Absorption Approach) :

يقصد بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي و الاستثمار.و لما كانت

الدخل القومي يمثل مجموع الإنفاق

الكلي المتحقق .

$$Y = C + I + X - M$$

حيث Y: الدخل .-

C : الإنفاق الاستهلاكي .

I : الإنفاق الاستثماري .

G : الإنفاق العام .

X_M : صافي التعامل الخارجي (و هو الفرق بين الصادرات و الاستيرادات) فإن

المقصود بالطاقة الاستيعابية هنا هو : C+I+G و طبقا لمعادلة الدخل، فإن موقف

ميزان المدفوعات (x-m) سيعتمد في النهاية على الفرق بين الدخل Y و الطاقة الاستيعابية

(C+I+G) حيث : إذا كانت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد أكبر من الدخل فإنه يشير إلى

عجز في ميزان المدفوعات نظرا لوجود فائض في الطلب، مع أهمية علاقة ذلك كله بمستوى

التوظيف في الاقتصاد إن كان في حالة توظيف كامل أو ناقص فقد أوضحناه أعلاه أثر

تخفيض قيمة العملة على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات حينما يتوفر شرط مارشال -

ليرنر في نطاق المعادلة الأساسية $x+m > 1$ لكننا لم نشير إلى أثر مستوى التوظيف السائد

في الاقتصاد. ذلك لأن الهدف المتوخاة من تخفيض قيمة العملة و هو تزايد قيمة الصادرات

مقابل انخفاض في قيمة الاستيرادات سيعتمد على درجة التوظيف لموارد الاقتصادية داخل

بلد العجز، حيث أن لدرجة التوظيف دورا أساسيا في التأثير على المستوى العام للأسعار

بالتالي على ما ينجم من آثار تضخمية على الميزان التجاري للبلد و كما سنوضحه الآن .

أ - في حالة التوظيف الكامل (أو القريب منها)، إذا كان الاقتصاد في حالة التوظيف

الكامل (أي عدم وجود طاقة إنتاجية عاطلة يمكن استغلالها عند الطلب) فعند إجراء تخفيض

في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب و بالتالي

سيتم الطلب على الصادرات ، و لكن لأن الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل ، فإنه من

الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج و بالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز

العاملين في هذا القطاع من خلال زيادة الأجور و رفع الاستثمار فيه و جذب العاملين من

بقية القطاعات ، و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج، و بالتالي

Expenditures سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث في الإنفاق)

(Switching) من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض

المحافظة على نفس المستوى من المعيشية ، و هو الوضع السائد في الدول التي تعاني من

ارتفاع التضخم . و النتيجة المهمة هو أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظيف الكامل

لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسين موقف الميزان التجاري و

إعادة التوازن إليه و إن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتمد عليها.

ب - في حالة وجود بطالة (أي التوظيف غير الكامل) .

في هذه الحالة ، فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات

المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج و بالتالي تلبية

الفائض في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، و هكذا سيحين الوضع لهيزان

المدفوعات و إعادة التوازن إليه .

يتجلى مما سبق، أن لغرض نجاح عملية تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات لا بد من توفر شرطان في آن واحد و هما :

$$- 1 \quad x+m > 1 .$$

2- أن تؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وبالإمكان ضمان ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي، أي تخفيض الإنفاق، فمثلا تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات العامة من خلال رفع الضرائب و الرسوم الخ .

تقييم النظرية :

1- ركزت طريقة المرونات على تدفق السلع و الخدمات من خلال التغيير في قيمة العملة المحلية و أهملت التدفقات الدولية لرأس المال .

2- أنها عجزت عن طريق عن توضيح التقلبات الواسعة(المتطايرة) في أسعار الصرف خلال السبعينات، أو الارتفاعات الحادة في سعر الدولار منذ عام 1980-85 إزاء ارتفاع العجز لتجاري الأمريكي .

3- لم تفسر هذه الطريقة فشل الولايات المتحدة في تقليل عجزها التجاري على إثر انخفاض قيمة الدولار بشكل حاد منذ مطلع عام 1980 و حتى نهاية عام 1978 . مع ذلك ، يمكن القول أن هذه الطريقة قد أوضحت جانبا مهما في تحديد سعر الصرف على الأمد الطويل أكثر منه على الأمد القصير .

3- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنباً لاستمراره من ناحية، و للحد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى. و يتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي :

أ- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني ، و مثلها :

1- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان .

2- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .

3- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص (Quotas) أو الرسوم الجمركية (Custom Duties) إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4- استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان

ب - إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني :

- 1- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل:صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية الخ .
- 2- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .
- 3- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الخامس :تأثير مراقبة الصرف على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات

هناك جهاز حكومي يثبت سعر الصرف ويحدد المبادلات, وقد بدأت في الاتحاد السوفياتي, كما اعتمدت بعد عام 1933 في كل من ألمانيا وإيطاليا, واستحدثت في بعض البلدان أثناء الحرب العالمية II. وحاليا لازالت العديد من دول العالم الثالث تستخدم هذه التقنية, وفي فرنسا تم تنظيم مراقبة الصرف بتاريخ 9 أيلول 1939.

1- مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى خفض قيمة النقد الوطني :

تحدث مراقبة الصرف إما من خلال مراقبة العمليات الجارية, وإما من خلال مراقبة حركات رؤوس الأموال, هذه المراقبة قد يهدف إلى تسهيلها عبر إلزامية حصول عمليات الصرف بواسطة "مصارف معتمدة" (Banques Agrées), على أن تتحمل هذه الأخيرة مسؤولياتها كاملة في هذا الصدد. وقد تصبح مجموعة قواعد المراقبة أكثر مرونة كلما طرأ تحسن على ميزان المدفوعات أو طرأت زيادة على احتياطات الصرف.

أ- مراقبة العمليات الجارية:

عند القيام بعمليات تصدير واستيراد يمكن أن تحصل عمليات تحويل لرؤوس الأموال في حال عدم اتخاذ السلطات المختصة بعض الاحتياطات الاحترازية, وتلجأ السلطات إلى وضع العديد من الإجراءات التي تطبق فقط على التسديدات, وليست على عمليات التصدير والاستيراد في حد ذاتها التي تبقى محررة من كل قيد. هذه الإجراءات تتركز في جعل كل عملية تسديد دولية تمر حتما عبر المصارف, وهذا يسمح بضبط (مراقبة) تطبيق الإجراءات الواردة أدناه بواسطة النظام المصرفي:-

- منع تسديد المستوردات مسبقا.
 - إلزام المصدر بإدخال عائدات الصادرات من العملات الصعبة.
 - تحديد سقف المبلغ من العملات الصعبة المخصص للسائح (Allocation touristique).
- لا تهدف مراقبة الصرف إلى منع العمليات الجارية على السلع (صادرات وواردات) والخدمات, إن الغاية من مراقبة الصرف هي بشكل عام الإشراف على تسديد العمليات الجارية من خلال الإجراءات الأساسية التالية:

1- تحديد آجال التسديد عبر الإجراءات التالية:

- إلزامية إدخال العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير الوطني: توضع آجال قصوى لهذا الإدخال تختلف من بلد إلى آخر، على أن يبدأ احتسابها من وصول الصادرات إلى مستورديها (العملات الأجنبية تباع في سوق الصرف الداخلي خلال مدة تحددها السلطات النقدية).
- منع التغطية لأجل لثمن المستوردات: في البداية لا يستطيع المستوردون تسديد وارداتهم قبل أن تخلص من الجمارك، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لهؤلاء الإقدام على الشراء لأجل العملات الأجنبية الضرورية لتسديد عملياتهم.

2- تحديد مبلغ العملات الأجنبية المخصصة للأفراد:

يحصل الأفراد على العملات الأجنبية مقابل النقد الوطني على أساس سعر الصرف المحدد، يشترط أن تكون مخصصة من أجل الرحلات السياحية أو رحلات الأعمال، على أن يتم تحديد عدد هذه الرحلات سنويا.

ب- مراقبة حركات رؤوس الأموال باتجاه الخارج:

- مراقبة الاستثمارات المباشرة: منع المشروعات الوطنية من إخراج العملات الصعبة وحضها على تمويل استثماراتها في الخارج بقروض خارجية، وتشجيع تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل.
- مراقبة عمليات التوظيفات بالأوراق المالية الأجنبية: يمنع على المقيمين شراء الأوراق المالية الأجنبية من غير المقيمين.
- منع استيراد الذهب: السعر يتحدد داخليا عن طريق العرض والطلب.
- عزل سوق الأوراق النقدية الوطنية الموجودة في الخارج: وهذا ينتج عن منع المصارف الوطنية من استرجاع الأوراق النقدية الوطنية التي تحوزها المصارف الأجنبية لتجنب ان تشكل الأوراق النقدية الخارجة خفية أصولا نقدية للمقيمين وقابلة للتحويل إلى عملات أجنبية.
- إجراءات لمراقبة الوضعية المصرفية: بمنع المصارف من تكوين أصول بالعملات الصعبة ومنع المصارف من إقراض النقد الوطني إلى مراسلين في الخارج (مصارف أجنبية) حتى لا يضارب هؤلاء على تخفيض محتمل للعملة الوطنية.

ج- مجابهة دخول رؤوس الأموال:

يتوجب على السلطات النقدية مجابهة تدفق رؤوس الأموال المضاربة الباحثة عن ارتفاع لاحق في سعر الصرف والتي تغذي خلقا مفرطا للنقد، وتخفيض معدلات الفائدة، مما قد يبعث على إنعاش الضغوطات التضخمية، ولمجابهة ذلك تستطيع السلطات النقدية ان تستعمل ثلاث (3) مجموعات أساسية من الإجراءات:

1 - تأطير الودائع بالنقد الوطني العائد لغير المقيمين.

2 - إنشاء سوق صرف مزدوجة.

3 - تحديد قروض المقيمين القادمة من الخارج.

ج-1- تأطير الودائع بالنقد الوطني لغير المقيمين:

يستطيع غير المقيمين بيع العملات الأجنبية في أسواق الصرف، مقابل شرائهم للنقد الوطني الذي يوضع في حساب دائن مفتوح لدى أحد المصارف العاملة في الداخل، هدف غير المقيمين من ذلك هو الاحتفاظ بالنقد الوطني في الحساب المصرفي بانتظار ارتفاع لاحق في سعر الصرف، لثني غير المقيمين من الاحتفاظ بالنقد الوطني في الحسابات المذكورة وفي سبيل عدم تشجيع تدفق رؤوس الأموال بالإمكان اتخاذ عدد من الإجراءات وهي على سبيل المثال:

- إلغاء الفوائد على هذه الودائع.
- فرض معدل احتياط إلزامي خاص على هذه الودائع (100% على سبيل المثال).
- إجبار المصارف التجارية المقيمة على عرض معدلات تعويض (معدل فائدة) متدنية على ودائع غير المقيمين تكون أدنى إلى حد بعيد من معدلات التعويض السائدة في الخارج.
- تأطير ما يسمى بوضعية المصارف بالعملات الأجنبية والنقد الوطني، فبموجب هذا الإجراء التنظيمي لا يستطيع المصرف قبول وديعة بالنقد الوطني من غير مقيم إلا إذا تمكن من منح قرض بالنقد الوطني على غير مقيم.

ج-2- إنشاء سوق صرف مزدوجة:

عندما يكون ميزان المدفوعات الجارية في حالة توازن تقريبي وعندما تتجه حركات المضاربة إلى التسبب في تدفق كثيف لرؤوس الأموال، يبدأ التفكير حينها في إنشاء سوق صرف مزدوجة، السوق الرسمي هو تقريبا متوازن وليس على السلطات النقدية التدخل من أجل حماية سعر (معدل) التكافؤ. في المقابل إن ارتفاع سعر الصرف -الذي ينجم عن الفائض في الطلب على النقد الوطني في السوق المالية- من أجل تمويل العمليات غير التجارية يميل إلى منع غير المقيمين عن التوظيف بهذا النقد، لأنه يتوجب عليهم شراؤه بسعر أعلى من سعره الرسمي.

ج-3- وضع حدود لقروض المقيمين القادمة من الخارج:

تلجأ السلطات النقدية من أجل تعزيز احتياطياتها في فترة الضعف النسبي لنقدها في أسواق الصرف إلى تشجيع المشروعات التابعة للقطاعين الخاص والعام على الاستدانة من الخارج، ووضع حد لمبلغ هذه القروض مع إخضاع تحققها (تنفيذها) إلى موافقة السلطات النقدية المسبقة.

2- مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى رفع قيمة النقد الوطني :

إن مسألة مراقبة الصرف ليست من أجل التصدي لخروج العملات الصعبة، بل لمجابهة الدخول الكثيف المحتمل للنقد الأجنبي وتحويله إلى نقد وطني، هذه العمليات الناتجة عن المضاربة على النقد الأجنبي تنذر بأن تؤدي إلى رفع قيمة النقد الوطني الذي ينعكس سلبا على الصادرات ويزيد من تدفق الواردات وتتركز الإجراءات فيما يلي:

أ- استخدام بعض الآليات التقليدية الشائعة:

يمكن تكرار بعض الآليات السابقة ولكن لاستخدامها لأهداف معاكسة وأبرز هذه الآليات:

- التأثير على آجال التسديد (Terms de paiement, Leads Lags): ويستخدم هذا الإجراء أيضا لإرغام المستوردين على التسديد العاجل لمستورداتهم خلال فترة محددة تبدأ اعتبارا من تاريخ تخلص هذه المستوردات من الجمارك.
- تحديد وضعية المصارف تجاه الخارج, على أثر منعها من ترك وضعياتها تتدهور سواء كانت بالنقد الوطني أو بالنقد الأجنبي, تجنباً للمضاربة على ارتفاع النقد الوطني, هذه المضاربة تأخذ شكل بيع للعملات الأجنبية وتكوين ودائع بالنقد الوطني.
- اعتماد الإجراءات التي تهدف إلى تقييد أو تحديد الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل (ضمن مجال الإقتصاد الوطني).
- تغطية أصول (ودائع) المقيمين الجدد بنسبة مئوية مرتفعة من الاحتياطات الإلزامية لدى المصرف المركزي.

ب- إنشاء آلية الصرف المزدوج:

بمقتضى هذه الآلية تتجزأ عمليات الصرف طبقا لطبيعتها, فالعمليات التجارية تنجز في سوق الصرف المسمى رسميا (Official), لأن المصرف المركزي يتدخل في هذه السوق للحفاظ على سعر النقد الوطني, داخل هوامش تقلب تحددها الاتفاقيات الدولية, أما باقي العمليات الأخرى فهي تتبع لسوق الحرة التي يتحدد فيها سعر العملة طبقا لقانون العرض والطلب في السوق الرسمية النقد الوطني المستخدم لأغراض التجارية هو ذو سعر صرف رسمي ثابت.

أما في السوق الحرة فسعر صرف النقد الوطني المستخدم للأغراض المالية قد يكون عائنا أو مرنا.

3- إيجابيات وسلبيات ضبط الصرف :

إذا كان ضبط الصرف يسمح بالتخفيف المؤقت من الضغوطات على الأسواق فهذا عائد إلى إجراءات الضبط التي تتيح تحديد حجم العمليات المعتبرة ذات طابع مضارب بحت, وإلى كون إجبار المصدرين على البيع السريع للعملات الأجنبية المتلقاة نتيجة التصدير, وكذلك منع المستوردين من الحصول مسبقا على العملات الأجنبية الضرورية من اجل تسديد عملياتهم, يؤدي إلى تخفيف الضغط مؤقتا عن سوق الصرف. إلا أن مساهمة هذه الإجراءات في تمويل ميزان مدفوعات غير متوازن لا يمكن أن يكون لها سوى تأثيرا مؤقتا, لأنه على الرغم من هذه الإجراءات سوف يظهر في هذه السوق (سوق الصرف) عاجلا أم آجلا, عدم التوازن الصافي في ميزان المدفوعات الجارية مضافا إليه عمليات المضاربة التي يقف خلفها غير المقيمين (والتي ليس لضبط الصرف تأثير مباشر عليها), أو المقيمون (عمليات الغش والعمليات التي لا تخضع للضبط والقانون). وهناك مساوئ تترتب عليها كلفة مرتفعة نسبيا يقع عبؤها على المجتمع, ويتوضح ذلك بإيجاز من خلال

التالي:

- تطبيق تنظيم الصرف يفرض تخصيص جهاز إداري ضاغط ليس فقط في الإدارات العامة بل أيضا في

المصارف التي تجبر على إنشاء وتطوير أقسام ودوائر للضبط والمراقبة.

- ممارسة التأثير على نظام الصرف يعني التأثير على النتائج بدلا من التأثير على الأسباب, فعدم التوازنات الخارجية تجد سببها الأساسي في التوازنات الداخلية ومعالجة ذلك تبدأ من التأثير على الوضع الاقتصادي الداخلي, وإذا لم يحصل ذلك فهناك انحرافات سوف تظهر وتعرض للخطر النمو الاقتصادي في المستقبل.